

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين
وأفضل الخلقين وآله الطاهرين أما بعد فإن هذا
مختصراً من كتابي الذي يجمع من قطعيات كلام المتقدمين
من أهل الحق والتأخيرين وأصح المسالك محمد الملاك
جعلته مقدمة لكتابي المسمى بالتمييز لما أودعه النجاشي
من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز لتقع الإشارة
على دلالته عند تكرار الرجوع في الاعتزال مع آيات القرآن
لئلا يطول الكتاب بتكرار الدلائل في الرد عليه عند
تكرار الاعتزال والله تعالى المسئول في العونة والعترة
إنه وليكم ولتقدم فصولاً من الحقائق وأصطلاحاً
لأهل هذا العلم معينة على فهم المقصود منه إن شاء الله
علوم الخلقين كلها ترجع أولاً إلى ثلاثة أقسام
ضرورية ونظرية وخبرية
ووجد آيات وحديث يدل على حصصها في هذه
الأقسام إما أن يحتاج العالم من في علمه إلى واسطة
إم لا فإن لم يحتج إلى واسطة فهي الضرورية ومنها
تسقط مكانته أو يحتاج إلى واسطة والواسطة إما
خارجة عنه مفيدة له بالخبر وهي الخبرية أو لادوية
النظريات وسميت نظريات لأنها حاصلة عادة عند
تقدم النظر في ارتباط الغوازم بالملزومات من
المفعولات في طرق النبي والآيات لوقف أحدهما كالعلل
والمعلولات والدلائل والمدلولات والشروط والمشروقات
والحدود والمحددات ومن هذه العلوم ما يفرغ في
تعلقه بمتعلقه ومنها ما لا ينصرف كالعلم بقوانين الحوادث

وارتباط

وارتباط المقادير وصدق الأخبار المتواترات وما علمه
بالقطعيات لا يجمع إذ ذلك علم حسبي بالحاصل من
ذلك في الوجود كجمل الخجل ووجع الوجع وعلم بذيبي
بالحاصل في البطن الموصوف بذلك من الوجع وسببه وكذلك
تسمع أخبار المتواتر والعلم بصدق العلوم البديهيات هي
هي العقول كالعالم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
الصدقين وجواز قول المطر ويجي زيد والوحد
كأجد الإنسان في ذاته من فرجه وضد ذلك والحسي
ما توقع علمها سة كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس وضد
حان هذه الأدراكات الحسوسات خلق علوم ضرورية في اللب
ما أدرك بالحاسة وبأنه أدرك ذلك وهو ما أتى
أما الآيات والمنفيات أما مستحيلات الشئ وإما ممكنات
والمستحيلات كاجتماع المتضادات وفك روابط المنفيات
من المفعولات كالشروط والمشروطات إلى ما تقدم ذكره
من ذلك والممكنات منها ما عد ذلك من المعلومات
بها ما تحقق له الوجود كسائر الموجودات ومنها ما صح له
الشئ دون الوجود لما ظهر عن وجودها من السلسل
من الاستحالات وذلك كالنسب والأصاف
والأزمان والإقتانات والأحوال التي يتميز بها المعلومات
هي المعبر عنها بصفات النفس الموجودات كالنخبة للجوهر
والنصبة للبياض من الصفات
فما من موجودات لها أول وهي سائر الحوادث وموجود
ليس له أول وهو العاجب وهو موجود سائر الحوادث وهو
تعالى واحد وله سبحانه ما يليق بجلاله من محامد الصفات
على ما يذكره دليله بعدها محققة قطعية إن شاء

٢

والفعل الذي لا بد له من فاعل كذلك لما صحت مروية القديمة
 تعالى للعالم من غير جهة صح خلق رويته للعادت يرى بها القديم
 تعالى للعوات ان لا يراها وهو باطل بالعقول والمنقول فعلم
 وجوب مروية تعالى لنفسه وللخلفوات من غير مقابلة وعلم بذلك
 ان الروية لا تتوقف على المقابلة عقلا فوجب ان يصح من غير
 مقابلة وبطل ما قالته المعتزلة في ذلك من اشتراط المقابلة عقلا
 ومنع مروية الخلق الخالق تعالى لاجل ذلك وصح ما قاله اهل
 وقد بينا في المقدمة في مسألة الروية ان الوجود فقط هو المصحح
 للروية بدون جهة اوصفة نفس للرفي خاصة وبيانا ان المصحح
 العنق لا يصح تعدده لان المصحح حكم واحد لا يتقضى فيجب كون
 مصححه واحدا غير متعدد كالاستقبال الترتيبين موثرين لان
 احدهما اذا اثره لم يبق للاخر ما يؤثر وما يورده بعض المتأخر
 على هذه المسألة من الى الارتباط بين المصحح والمصحح اما ان
 يكون من باب الشرط والشرط فقد يتكرر الشرط والوحد
 فلم قلتم ان المصحح هنا لا يصح تكرره او يكون من باب العلة
 والمعلول فبانه يستدعي صفة توجب حكما كما علم الموجب
 للعالية والوجود على ما اصلتم في هذه المسألة ليس هو بصفة
 فكيف يصح ما قلتم فلنا هذا الكلام غير وارء لان الارتباطات
 العلق اعم من قول القابل اما علة واما شرط ولا نأقول ليس
 المصحح والمصحح من باب الشرط لان حصول الشرط يصح بدون حصول
 الشرط وليس المصحح والمصحح كذلك ولا من باب العلة لان
 المصحح اعم من ان يكون صفة معنوية او نفسية او وجودا
 فقد فالعلم يصح بالامارة فيصح والشرطية هنا في الوجود
 فيقول العلم دون الامارة لا بدون صحتها فهما قضيتان
 من العقولات لا قضية واحدة والعصر يصح التركيب

اظ عدم لو
 اظ ان

والوجود يصح الروية كما في هذه المسألة ويصح ايضا تعلق ساير
 الادراكات وقول الزمخشري في هذه الآية وهو اللطف اي
 بلطف عن ان تدركه الابصار مجرد تحكم من غير دليل بل يصح
 حمل الآية على محل صحيح من غير استعلاء بمنح الروية وهو انه لما
 قامت الدلائل على صحة مروية تعالى العقلية والشرعية وجب
 حمل الآية لا تدركه الابصار على وجه من التأويل صحيح جمابين
 الادلة فقبل لا تدركه اعني في الدنيا لانه لفظ مطلق قيده قوله
 تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة فبقي لا تدركه الايضاح
 فيما بعد اليوم القيامة او لا تدركه بمعنى الاحاطة وتراه من غير
 احاطة او لا تدركه الابصار ولا تسمى مروية تعالى ادراكا
 لتلا يوهم هذا الاطلاق الاحاطة وانما تسمى مروية وحري
 للقاضي ابو بكر رحمه الله تعالى في هذه المسألة مناظرة
 هي مسه لعناها وهي ان سألته المعتزلة يوما عن الدلالة
 على صحة مروية الله سبحانه من جهة الشرع فقال قوله تعالى
 لا تدركه الابصار فقالوا انما سألنا عن جواز الروية لا
 عن دليل منعها وبهذه الآية نستدل نحن على منع الروية
 فقال لهم هو دليل جواز الروية ووجه الدليل هو انما اجمعنا على
 ان المقصود بهذه الآية التمدح فالوانهم وليس للعلوم في الآية
 لا يري مدح والالكان العدم والحال حمد وحين بكونها غير
 مرتبين وهو باطل انفاقا فالوانهم قال فلم يبق وجه التمدح
 الا انه تعالى اخبرنا القادر على منع الابصار عن ادراكه
 ولا يقدر الخلق على منع تعالى عن مرويتهم واذا وجب وجع
 ذلك الى القدرة على المنع والمقدورات والقادر
 على السئ منها قادر على منعه فاضده ان كان له ضد فلما قدر
 تعالى على منعها قدر على ضد منعها وهو خلق الروية فيها

علمان

قال في اخر السورة ممن مر رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 قرأ سورة ارايت غفر له ان كان للزكاة مؤديا مفهومة انه
 ان لم يؤدها لم يغفر له وذكره لتاويل هذا الحديث ان صح
 اعترافه لانه منع لجواز المغفرة للماصي غير المستحل ومحمد عند
 اهل الحق ان صح على انه لا يغفر له ان لم يؤدها مستغلا لالتك
 ادائها لانه لا يكون بذلك كافرا ولا يفر لكافر وكل من لبس بغير
 فليس بكافر فحجوز المغفرة له على ما تقدمت دلايه ووجب
 تاويلنا لهذا الحديث على تقدير صحة لما علم من الدين من منع
 التكفير بالذنوب سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه وسلم قوله تعالى ان ساءلك هو الاثر قال
 الزمخشري والابتر الذي لا عصف له قال ومنه الحمار الذي
 لا ذنب له فظاهر قوله نزلت في العاصي بن ايل وقد سماه
 الابتر ان معناه سمي العاصي بن ايل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بذلك فعلى هذا يجب الادب مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مجرد احتمال ان هذا هو وجه الكلام
 فلا يمثل بالحمار بل يتادب معه بقوله اذا كان لا بد من
 دليل ومنه قول العرب هذا الوصف لما كان من
 الحيوانات لا ذنب له فاستغنى ببيان اللفظ لثقل العقب
 وقد قد منا وجوب الادب مع النبي عليه الصلاة والسلام
 بما قرره الشريعة من ذلك فيلزم العبد الادب عند
 ذكره وفي ذكره كما يلزمه لو كان حاضرا بين يديه صلى الله
 عليه وسلم والمحمد سورة الكافرون

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
 سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى لا اعبد
 ما تعبدون

ما تعبدون قال فيه امر بدت فيه فيما يستقبل قال لان يدخل
 على مضارع في معنى الاستقبال قال كان ما لا تدخل الا
 على مضارع في معنى الحال ثم قال الامر ان لن نالك فيمانيه
 لا وقال الخليل في ان لن اصل الا ان قال الزمخشري من قبل
 نفسه والمعنى لا افضل في المستقبل فاطلق القول باقتضائها
 النفي المطلق فاوهم ذلك اقتضاؤها بحرم النفي في الاستقبال
 حتى لو فصل ذلك لكان كاذبا وليس كانه نوهه الزمخشري لانه
 تبع فيه هراه الاعتراف من انكاه رؤية الله تعالى لن تراني
 تايد النفي في الاستقبال وهو باطل بما علم من دلائل الشريعة
 القطعية من وجوب رؤية المؤمنين انهم في العباد لن عند اهل
 الحق كما قال سيبويه امام الصناعة ومنوع الجماعة ان لن
 سجع وسجع لا يقضى الدوام في الفعل منه مخرج عهدا
 ومرجها المره الواحدة وصدق قوله سيفل فلن ينقى الوهد
 فقط فالقول بان زيد من ذلك الابدليل اخر منفصل عن حرف لن
 وعلى مدعيه ابدائه ثم قال فهل لا قيل ما عبت قال قلت
 لانهم كانوا يعبدون الاصنام قبل البت قال وهو لم يكن يعبد
 الله تعالى في ذلك الوقت وهذا الكلام يلزم الزمخشري فيه الدرك
 وساقصة مذهبه اما الدرك فاول ذلك فساد هذا الاطلاق
 لانه لو فهم ان تركه عليه الصلاة والسلام لعبادة الله تعالى
 انه كان مستغلا بعبادة غيره او تارك المعرفة بربه وتغظيمه
 له وهذا كله باطل لان الانبياء عليهم السلام فطروا
 على العلم بالله تعالى والتوحيد له ابتداء قال تعالى ولقد
 اتقانا براهم مرشده من قبل وكنابه بما بين الاجماع على انهم
 ما كفروا باالله يوم فقط لا قيل البت ولا بعده اما لونه عليه
 الصلاة والسلام لم يكن انزلت عليه الاوامر الاعمال التي